المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا " أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول"
بحث بعنوان

دور المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لاستعادة مكتسبات التنمية الاقتصادية إثر أزمة كورونا العالمية (دراسة تطبيقية)

إعداد
دكتور/ مبروك محمد السيد نصير
دكتوراه في المحاسبة

2020

المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا بحث بعنوان
دور المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لاستعادة مكتسبات التنمية الاقتصادية إثر أزمة كورونا العالمية (دراسة تطبيقية)
د. مبروك محمد السيد نصير دكتوراه فى المحاسبة

ملخص البحث

إن الرؤية المستقبلية للتعامل مع أزمة كورونا علي المستوي القطاعي تتطلب تفعيل مداخل المحاسبة المستدامة لضمان استمرارية الشركات لإنقاذ مكتسبات التنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة، وتتضمن برامج المحاسبة المستدامة دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والصحية معاً، بهدف مواجهة مخاطر فيروس كورونا المستجد التي عصفت بكافة قطاعات الأعمال بالبيئة الاقتصادية في معظم الدول بجميع أنحاء العالم.

تركز المشكلة البحثية علي التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الشركات وتهدد بقائها وقدرتها علي الاستمرار والتي نجمت عن انتشار وباء فيروس كورونا علي مستوي العالم, حيث ان الاقتصاد العالمي دخل في حالة من الركود بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وهي الحالة الأصعب علي الإطلاق منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي, فقد تأثرت قطاعات مختلفة بهذه الحالة مثل قطاع الطيران وقطاع السياحة والفنادق و قطاع المقاولات, مما نتج عنه خسائر مالية واقتصادية فادحة هددت قدرة الشركات علي الاستمرار ومن ثم هزت عرش اقتصاديات الدول الكبرى وأطاحت باقتصاديات بعض الدول النامية.

كما أن الأحداث والتغيرات في البيئة الصحية التي وقعت بعد تداعيات فيروس كورونا من فرض حجر صحي على ملايين المواطنين حول العالم. قد تسببت في تدهور كبير في أوضاع الشركات الاقتصادية (Dave & Mahanta, 2020) ، حيث انخفضت المبيعات بشركات السيارات الصينية بنسبة 86 % في شهر فبراير2020 ومن ثم شهدت شركات بيع السيارات انخفاضا واضحا في الطلب, وأكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) علي أن هناك تراجع ملحوظ في النمو في الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية عام 2009، حيث انخفض النمو العالمي إلى 1.5% نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي بنحو 2.8٪ خلال عام 2020, مما أحدث ذلك أزمة مالية طاحنة هددت اقتصاديات الدول المتقدمة قبل الدول النامية.

وبناء علي ما تقدم فإن الدراسة تهدف إلي بيان كيفية استخدام مدخل المحاسبة المستدامة كأحد الحلول والمداخل الجديدة للتعامل مع الأزمة بما يتضمنه من عوامل اجتماعية وعوامل بيئية ومجتمعية وعوامل قومية وعوامل صحية إلي جانب العوامل المالية والتي تساهم جميعها في تحسين الأداء المالي لدعم استمرارية الشركات للحفاظ علي مكتسبات التنمية الاقتصادية.

منهجية الدارسة :

تم إجراء الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فروض الدراسة للوقوف على مدى إمكانية استخدام محاسبة الاستدامة في دعم استمرارية الشركات للحفاظ علي مستوي الأداء الاقتصادي لدي الدول إثر أزمة كورونا, وتم دراسة الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد 8 دول من أصل 185 دولة مُعلن بياناتها بالبنك الدولي والتي تنطبق عليها معايير محاسبة الاستدامة.

كما تم اختيار عينه حكمية هادفة وممثلة للمجتمع للتطبيق عليها باستخدام أسلوب تحليل الارتباط Correlation وأسلوب تحليل T-Test لقياس الفروق الجوهرية بين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة قبل وبعد أزمة كورونا, وأيضاً لقياس أثر المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات وانعكاس ذلك علي مستوي النمو في ظل أزمة كورونا.

الكلمات المفتاحية : ـ المحاسبة المستدامة ـ استمرارية الشركات ـ التّنمية الاقتصادية

Abstract

The future vision for dealing with the Corona crisis at the sectoral level requires activating the approaches to sustainable accounting to ensure the continuity of companies to save the gains of economic development in different countries of the world, including accounting programs for sustainable integration of social, environmental, economic and health together dimensions, in order to meet the corona virus risks emerging that hit all business sectors of the environment Economic in most countries around the world.

Research on the problem focused financial and economic challenges facing companies and threaten its survival and its ability to continue and which resulted from the spread of a pandemic virus, Corona at the level of the world, as the global economy entered into a recession due to the pandemic virus Corona emerging which is the most difficult situation at all since the Great Depression in the The thirties of the last century, various sectors were affected by this situation, such as the aviation sector, the tourism sector, hotels and the contracting sector, which resulted in heavy financial and economic losses that threatened the companies' ability to continue and

then shook the economies of major countries and toppled the economies of some developing countries.

Also, the events and changes in the healthy environment that occurred after the repercussions of the Corona virus from imposing a quarantine on millions of citizens around the world. Have caused a significant deterioration in the situation of economic companies (Dave & Mahanta, 2020), where sales companies Chinese auto fell by 86% in the month of February 2020 and then selling cars declined companies saw a clear demand, and confirmed for Economic Cooperation and Development (OECD) that there is a noticeable decline in the growth in the global economy since the financial crisis in 2009, where global growth fell to 1.5% as a result of the contraction of the world economy by about 2.8% in 2020, causing a financial crisis that has threatened the economies of developed countries by developing countries.

Based on the above, the study aims to demonstrate how to use sustainable accounting entrance as one of the new solutions and approaches to deal with the crisis which involves social factors, environmental and societal factors and factors of national health factors as well as financial factors, all of which contribute to improved financial performance to support the continuity of companies to maintain gains economical development.

مقدمة

تتطلب الرؤية المستقبلية لعالم ما بعد أزمة كورونا وضع خطة اقتصادية لإنقاذ مكتسبات التنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة، من خلال دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والصحية معاً، وذلك لمواكبة الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المستدامة بهدف مواجهة مخاطر فيروس كورونا المالية التي عصفت بكافة قطاعات الأعمال لمعظم الدول في جميع أنحاء العالم.

إن التطلع للنهوض بمستقبل العالم الاقتصادي يتطلب تعزيز دور المحاسبة المستدامة في التغلب على الأزمة الاقتصادية لفيروس كورونا وحُسن إدارة الأنشطة لاستعادة الحياة الاقتصادية بهدف إعادة بناء الهياكل الاقتصادية للدول من جديد, حيث عصفت جائحة كورونا بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بداية من ظهورها في الصين وأمريكا ودول أوربا حتى طالت جميع أرجاء العالم، وتعد الصين أكبر مُصدر للسلع المصنعة حيث تستحوذ على ثلث التصنيع على مستوى العالم، وقد أدي ظهور وباء كورونا المستجد إلي انخفاض الإنتاج التصنيعي بها نتيجة انخفاض المبيعات والاستثمار في بداية عام 2020، ومن ثم شهدت شركات بيع السيارات انخفاضا واضحا في الطلب.

وقد تسبب ذلك في وجود ركود اقتصادي في سوق السلع والخدمات نتيجة حالة الإغلاق والحظر الجزئي أو الكلي, مما نتج عنه خسائر مالية واقتصادية فادحة هزت عرش اقتصاديات الدول الكبرى وأطاحت باقتصاديات بعض الدول النامية.

أولاً : مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية بالشركات التي نجمت عن انتشار وباء فيروس كورونا علي مستوي العالم, كما أنه وبسبب فرض حجر صحي على ملايين المواطنين حول العالم واتخاذ إجراءات احترازية بالتزام المنازل وعدم التجول والتعامل ومنع الاختلاط في أماكن العمل وعدم التسوق لفترات طويلة أدي إلي تراجع الطلب علي السلع والخدمات ومن ثم تراجع وربما توقف النشاط الاقتصادي بكثير من الشركات.

وقد أدي ذلك إلي انكماش أسواق الأنشطة الاقتصادية الرئيسية العالمية مما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي, حيث أن الاقتصاد العالمي تكبد خسائر تتجاوز 160 مليار دولار بسبب فيروس كورونا المستجد في بدايته، مما أحدث ذلك أزمة مالية طاحنة هددت اقتصاديات الدول, وقد تأثرت قطاعات كاملة بهذه الحالة مثل قطاع الطيران وقطاع السياحة والفنادق

وقطاع المقاولات ولم تستطع بعض الشركات بهذه القطاعات العودة إلي ممارسة أعمالها بشكل كامل.

إن حالة الشلل التي أصابت جميع المفاصل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية علي مستوي العالم نتيجة أزمة جائحة كورونا انعكست بدورها علي عمل الشركات وأدائها. [1]

وقد أثبتت دراسة (Dave & Mahanta, 2020) أن الأحداث والتغيرات في البيئة الصحية التي وقعت بعد تداعيات فيروس كورونا تسببت في تدهور كبير في أوضاع الشركات الاقتصادية. حيث إن الخسائر المالية التي تكبدتها الشركات إزاء أزمة كورونا أثرت سلباً في مدي قدرتها علي البقاء والاستمرار, مما يتطلب استخدام مدخل المحاسبة المستدامة كأحد المداخل الجديدة للتعامل مع الأزمة بما يتضمنه من عوامل اجتماعية وعوامل بيئية ومجتمعية وعوامل قومية وعوامل صحية تساهم في تحسين الأداء المالي والاقتصادي بالشركات ومن ثم الدول.

ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية:-

1. هل توجد علاقة ارتباط جوهرية لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات كأحد محددات التنمية الاقتصادية قبل وبعد أزمة كورونا ؟
2. ما هو أثر عوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات بهدف استعادة التنمية الاقتصادية في دول أوربا في ظل أزمة كورونا ؟
3. ما هو أثر عوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات بهدف استعادة التنمية الاقتصادية في دول أمريكا والصين واليابان ومصر في ظل أزمة كورونا ؟
4. كيف يتم استخدام عوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لاستعادة التنمية الاقتصادية بعد انحسار الوباء العالمي "كورونا"؟

ثانياً : أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من مساهمتها في نشر الفكر الاقتصادي حول الرؤية المستقبلية لدور المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لاستعادة برامج التنمية الاقتصادية من جديد إثر أزمة كورونا العالمية.

بينما تتضح الأهمية العملية للدراسة في إمكانية قياس وتحليل التكاليف الاجتماعية والبيئية والصحية والإفصاح عنها بما يساهم في دعم استمرارية الشركات بغرض التحسين والتطوير المستمر في دعم سياسات التنمية الاقتصادية.

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر المالي والاقتصادي لفيروس كورونا من خلال تحقيق الأهداف الآتية:-

1. تقديم رؤية مستقبلية للمحاسبة الاجتماعية تفيد في التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. رفع درجة مرونة وتنافسية الأبعاد البيئية لكل دولة لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومتنوع لتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. تعزيز دور المحاسبة الاقتصادية في دعم استمرارية الشركات وتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. تحسين بيئة الأعمال من خلال إدماج البعد الصحي مع الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعا : فروض الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفروض التالية:

---

1 - الجبلي, وليد سمير عبدالعظيم ، أثر انتشار جائحة COVID-19 علي إعداد القوائم المالية ومراجعتها- دراسة ميدانية, المجلة العلمية للدراسات المحاسبية– العدد الأول بكلية التجارة - جامعة قناة السويس, 2020.

الفرض الأول : " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية قبل وبعد أزمة كورونا " .

الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أوربا في ظل أزمة كورونا".

الفرض الثالث : " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أمريكا والصين واليابان ومصر في ظل أزمة كورونا".

خامسا: حدود الدراسة

تقوم الدراسة الحالية بدراسة الظاهرة البحثية علي عينة من دول العالم التي يتوافر بها عوامل ومحددات المحاسبة المستدامة للاطمئنان علي صلاحية بيئة التطبيق لقياس استمرارية الشركات من خلال تحقق النمو الاقتصادي في ظل أزمة كورونا بحيادية وموضوعية إلي حد ما, وتم التطبيق علي دولتي أمريكا والصين باعتبارهما قطبي الاقتصاد العالمي وبعض دول أوربا باعتبارها من دول العالم المتقدم وجمهورية مصر العربية باعتبارها أحد أهم الدول النامية التي تطبق برنامج إصلاح اقتصادي في ظل وجود أزمة كورونا.

سادسا : الدراسات البحثية ذات الصلة

استخلص الباحث بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة علي النحو التالي:-

1. دراسة (النعامي ، 2014) [1]

تناولت الدراسة دور المراجع الخارجي في إعداد القوائم المالية في ضوء فرض الاستمرارية، وأن المشروع لن يستطيع الاستمرار في أعماله الاعتيادية مهما اتخذ من إجراءات بدون تطبيق فرض الاستمرارية الذي بنيت عليه القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المراجع الخارجي بتحليل النسب المالية للمشروع، و إبلاغ الإدارة عن الصعوبات المالية التي سيواجهها المشروع مستقبلاً و التي ستؤثر سلباً على استمراريته, وضرورة إبلاغ المراجع الخارجي إدارة المشروع بوجود ارتباطات اقتصادية طويلة المدى قد تؤثر سلباً على استمرارية المشروع.

2. دراسة (حليحل, كريم ، 2017) [2]

تناولت الدراسة دور مراقب الحسابات في الكشف عن استمرارية أو عدم استمرارية الوحدات الاقتصادية من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها وصولا إلى الرأي الفني الذي يبديه عن مدى صدق وعدالة عرض البيانات المالية وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة, لذلك برزت مسؤولية مراقب الحسابات الأخلاقية والمهنية والتي تتمثلت في الالتزام بتنفيذ مهمة التدقيق طبقاً لقواعد وأخلاقيات السلوك المهني من ضرورة بذلِ العناية المهنية اللازمة لتقديم التقرير المناسب والإفصاح اللازم عن أية أمور تثير الشكوك فيما يخص قدرة تلك الوحدات على الاستمرار في النشاط في المستقبل القريب.

3. دراسة (أحمد ، 2017) [3]

تناولت الدراسة قضية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكلٍ عام والسودان على وجه التحديد، وكذلك معرفة أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في السودان مثل الديون الخارجية

---

1 - النعامي, علي سليمان ، مجالات مساهمة التحليل المالي التنبؤ بعدم استمرارية المشروع - دراسة تحليلية تطبيقية, مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد السادس - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر, غزة, 2014.

2 - حليحل, جليلة عيدان - كريم, حسين صالح ، دور الحوكمة ومسؤولية مراقب الحسابات في استمرارية الوحدة الاقتصادية, جامعة النهرين- كلية اقتصاديات الأعمال, العراق, 2017.

3 - أحمد, السر سالم عبد الله، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات, رسالة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2017.

والحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي التي أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية لهم. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لتلك المعوقات علي التنمية الاقتصادية مما يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني على أساس العرض والطلب ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعترض الصادرات مع إعادة النظر في هيكلة الواردات حتى تتمكن الدولة من الاستفادة من الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية بها.

4. دراسة (دوابه, 2018) [1]

تناولت الدراسة الواقع الذي يكشف أن هيكل الاقتصاد العربي يُظهر تشوهاً واضحاً في القطاعات الإنتاجية الرئيسة، لاسيما قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بصفة خاصة، وهو ما يبرز ريعية الاقتصاد العربي واعتماده بصفة رئيسة على الصناعات الاستخراجية التي في جلها تتمثل في النفط والغاز، وكل ذلك يعكس بصورة واضحة عدم قدرة الدول العربية على خلق تنمية مستدامة يستفيد منها الجيل الحالي ويورثها لما بعده من أجيال. وانتهت الدراسة إلي ضرورة خروج الأنظمة العربية من استخدام النظم الاقتصادية المحدودة التي تعتمد علي الطلب والسياسة النقدية والمالية إلى رحاب السياسة الهيكلية بتنويع الهياكل الاقتصادية، والتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاع الاقتصاد المعرفي، وفتح المجال للقطاع الخاص لممارسة دوره التنموي.

5. دراسة (المشهداني ، 2019) [2]

تناولت الدراسة نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، وأكدت علي أن المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لإغراض المحافظة على البيئة، وإنما تتطلب تركيز المحاسبين في المنظمات بصورة مستمرة على الاقتصاديات المحتملة ومنافع الإدارة الداخلية الأخرى التي يمكن تحقيقها من استحداث المحاسبة المستدامة. وأوصت بضرورة الاهتمام بالخدمات البيئية على أنها تدرج كسلع مجانية تقع خارج نطاق علم الاقتصاد، حيث أنه عند تقدير القيمة المضافة أو الناتج المتحقق فان النواتج الضارة للمصانع والشركات والحكومات يتم تجاهلها في الحسابات القومية حتى لو كانت تسبب تكاليف اقتصادية أعلى عن طريق علاج المرضى وارتفاع معدل الوفيات إضافة إلى الخسارة المعنوية الناتجة عن تلوث الطبيعية.

6. دراسة (Mahmood, S., & Hussein, A.,2020) [3]

تناولت الدراسة بيان تداعيات الأزمات وقضايا المجتمع المستحدثة في ممارسات العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية، وما أحدثه انتشار فيروس كورونا من آثار اقتصادية عالمية انعكست لا محالة علي الممارسات المحاسبية المتمثلة في إعداد التقارير المالية. وانتهت الدراسة إلي بيان أهم مجالات الاستجابة المحاسبية لآثار انتشار فيروس كورونا ومناقشة التعديلات التي يمكن أن تحدث في الممارسات المحاسبية اللازمة لإعداد التقارير المالية.

---

1 - دوابه،أشرف, التنمية الاقتصادية في الدول العربية بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة , مجلة المجتمع, يوليو 2، الكويت, 2018.

2 - المشهداني ، عمر إقبال توفيق, دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة ، جامعة جرش، الأردن, 2019.

3 **-Mahmood , Saddam, & Hussein, Ali. (2017). Ramifications of crises and societal Casual events on accounting practices: Coronavirus (COVID-19) as a model, Analytical theory study, Tikrit University ,College of Administration and Economics , Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences , Volume (16) Issue (49) C1,2020.**

7. دراسة (طلحة، 2020) [1]

تناولت الدراسة جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية, كما سعت إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصاديات العربية.

8. دراسة (محمد ، 2020) [2]

تناولت الدراسة دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية وأثر ذلك علي القدرة الاقتصادية للشركات، وأكدت علي أن محاسبة الاستدامة خليط بين العناصر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية, وأوصت بضرورة الاهتمام بجميع هذه العناصر لتحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية.

9. دراسة (عبده، 2020) [3]

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل أثر نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركات والقيود المالية التي تواجهها, وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية جوهرية بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركات والقيود المالية التي تواجهها, وأوصت علي أن الإفصاح عن أداء الاستدامة يساعد على قيمة الشركة وتقليل القيود المالية التي تواجهها عند حصول الشركة على تمويل خارجي.

10. دراسة (الجبلي ، 2020) [4]

تناولت الدراسة حالة الشلل التي أصابت جميع المفاصل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية علي مستوي العالم نتيجة أزمة جائحة كورونا, والتي انعكست بدورها علي أداء الشركات وأظهرت خطراً كبيراً علي الاقتصاد العالمي. وقد انتهت إلي وضع آليات مقترحة للحد من التداعيات السلبية لجائحة كورونا علي الأداء المهني حول قدرة المنشأة علي الاستمرارية.

11. دراسة (OECD,2020) [5]

تناولت الدراسة كيف يمكن للسياسة الضريبية أن تساعد الحكومات في التعامل مع أزمة COVID-19. وخلصت إلى أن الحكومات التي اتخذت إجراءات حاسمة لاحتواء وتخفيف

---

1 - طلحة ، الوليد أحمد, التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية ، صندوق النقد العربي, دولة الامارات العربية المتحدة, ابريل, 2020.

2 - محمد ، مجدي شكري فوزي, دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي مج 24 ، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة, يوليو, 2020.

3 - عبده ،إيمان محمد السعيد سلامة, أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية دراسة تطبيقية ، مجلة الفكر المحاسبي مج 24 ، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة, يوليو, 2020.

4 - الجبلي, وليد سمير عبدالعطيم ، مرجع سبق ذكره.

5 -OECD TAX AND FISCAL POLICY IN RESPONSE TO THE CORONAVIRUS CRISIS © OECD ,2020.

انتشار الفيروس والحد من الآثار السلبية على مواطنيها واقتصادياتها من خلال تدابير مختلفة، كانت أكثر إيجابية نحو مساعدة الشركات في القدرة علي البقاء والاستمرار وكذلك دعم الأسر الفقيرة ومساندة العمالة الموسمية والحفاظ عليها. وأوصت بالمزيد من الإجراءات والتدابير الأوسع والأقوى التي تتطلب المحافظة علي مكتسبات التنمية الاقتصادية.

وبتحليل نتائج الدراسات السابقة تتضح الآثار السلبية لجائحة كورونا علي البعد المالي للشركات والذي يهدد بقائها وقدرتها علي الاستمرار, وتكون الدراسة البحثية الحالية امتداد لتلك الدراسات في الكشف عن دور المحاسبة المستدامة في مواجهة تحديات أزمة كورونا المالية بأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية, مع إضافة بعد جديد لها هو البعد الصحي والوقائي الذي ظهر بصورة واضحة مع تلك الأزمة وأصبح مؤثراً بدرجة كبيرة علي النظام المحاسبي بشكل عام والاستدامة بالشركات بشكل خاص مما يتطلب قياس البعد الصحي والوقائي إلي جانب الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والإفصاح عن جميعها لدعم استمرارية الشركات, حيث أن الاستمرارية هي أيقونة التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة علي مستوي العالم.

سابعا : خطة البحث

تحقيقا للأهداف التي تسعى إليها الدراسة تم تنظيم الخطة البحثية بالإضافة إلي ما سبق من الإطار العام والدراسات السابقة لتشتمل علي المحاور التالية :-

المحور الأول : المداخل المحاسبية للتنمية المستدامة

المحور الثاني : تحديات استمرارية الشركات في ظل أزمة كورونا

المحور الثالث: استعادة التنمية الاقتصادية

المحور الرابع: أثر محاسبة الاستدامة علي الاستمرارية وتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية

النتائج والتوصيات

المحور الأول
المداخل المحاسبية للتنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة بحماية بيئة الأعمال الاقتصادية من خلال استخدام الموارد الطبيعية والطاقة والموارد المتاحة بصفة دائمة ومستمرة, في إطار تفعيل البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والصحي في بيئة صحية نظيفة, بما يحقق الرفاهية الاجتماعية والوفاء بالحاجات الإنسانية وبما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتم استخدام مدخل المحاسبة المستدامة كأحد المداخل الجديدة للتعامل مع أزمة فيروس كورونا المستجد بما يتضمنه من عوامل اجتماعية وعوامل بيئية ومجتمعية وعوامل قومية وعوامل صحية تساهم في تحسين الأداء المالي والاقتصادي للدول.

أولاً: مدخل المحاسبة الاجتماعية

إن البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة يؤكد على أهمية دور المحاسبة في أداء وظيفتها الاجتماعية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي, مما يجعل من المحاسبة الاجتماعية نداء إلي رفاهية المجتمع بالإضافة إلي دورها الرئيس في مسؤوليتها عن تقديم حلول واقعية للمشكلات الاجتماعية، ويساعدها في ذلك التطور الحالي في مجالات التكنولوجيا الرقمية ومجالات البرمجة والتعليم والبنية التحتية من شبكات الاتصالات والانترنت لزيادة الوعي التكنولوجي والاجتماعي.

1. تعريف المحاسبة الاجتماعية

هي مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات. [1]

وعرفها (لينوس) بأنها " تطبيق للمحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية والتي تعتني بتطوير أساليب المحاسبة لتغطي الآثار والنتائج الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة لتغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة بالإضافة للأداء الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من تطوير وسائل وأساليب القياس المعتمدة في المحاسبة التقليدية من أجل إجراء التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية.

ويتم قياس التكاليف الاجتماعية المترتبة على نشاط المشروع علي أساس التكاليف الاجتماعية الخاصة المباشرة والتكاليف الاجتماعية العامة. [2] كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي طبقاً لثلاث مجموعات هي الأنشطة الخاصة بالأفراد والأنشطة الخاصة بالبيئة والأنشطة الخاصة بالمنتج من سلعة أو خدمة.

2. عوامل المحاسبة الاجتماعية

هي العوامل التي يتم من خلالها التعبير عن آثار البرامج الاجتماعية باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف اجتماعية, بهدف تحسين الأداء المالي والاقتصادي للشركات بما يحقق التنمية الاقتصادية وذلك طبقاً للعناصر التالية:-

- التكاليف الاجتماعية المباشرة والمرتبطة بالنشاط وتساهم في تقديم خدمات مجتمعية تدعم مبادرات تخطي أزمة كورونا الاقتصادية.
- التكاليف الاجتماعية العامة المشتركة مع باقي أطياف المجتمع وتساعد في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا وأثاره الاقتصادية.
- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية والتي يكون لها دور حيوي وفعال في مناهضه أزمة كورونا الاقتصادية.
- الدخل الاجتماعي باعتباره مؤشرا هاما وموضوعيا في قياس وتقييم الأداء الاقتصادي و المالي لمجابهه فيروس كورونا وأثاره الاقتصادية.

ثانياً: مدخل المحاسبة البيئية

تمثل محاسبة البيئة الخضراء تطور حديث من مراحل التطور المحاسبي المعاصر للمحاسبة البيئية التي تمد الإدارة والمستفيدين الحاليين والمرتقبين في المجتمع بمعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي البيئية والمساعدة في تحسين جودة هذه المعلومات بما يساهم في

---

(1) الصبان، محمد عبدالسلام ،المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية ، العدد الأول السنة الخامسة عشرة، 1997 .

(2) العاني، حارس، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، .جامعة فيلادلفيا،2005 .

عملية ترشيد القرارات في ضوء الأداء البيئي. حيث يكون تَحسين سُمعة الوِحدة الاقتصادية منْ خلالِ تحويل أنشِطتها إلى أنشِطة صَديقة للبيئة. [1]

1. تعريف المحاسبة البيئية

يقوم المدخل البيئي والمجتمعي للمحاسبة على ما يسمي بالمحاسبة البيئية (Environmental Accounting) والتي يعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2004) بأنها "إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تطوير وتطبيق انظمه وممارسات محاسبية ملائمة ترتبط بالبيئة، وهذا الأمر قد يشمل عمل التقارير والتدقيق في بعض الشركات، وان المحاسبة البيئية تتعلق بتكاليف دورة الحياة، ومحاسبة التكلفة الكاملة، وتقييم الفوائد، والتخطيط الاستراتيجي للإدارة البيئية".

وعرف مؤتمر ريو التنمية المستدامة أنها: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق على نحو متساو توازن الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل" . [2]

إن للمحاسبة دوراً في التنمية الاقتصادية من خلال المعلومات المحاسبية اللازمة التي يوفرها النظام المحاسبي الذي أخذ مساراً جديدا وبعدا جديدا هو البعد البيئي، مما يستدعي وضع هذه التكاليف في القوائم المالية الخاصة بالشركة. حيث تعد التكلفة البيئية الناجمة عن الالتزامات البيئية أحد أهم البنود الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم ربحية الشركة. [3]

ويتم استخدام تخطيط وتنفيذ تكاليف زيادة كفاءة الطاقة والماء والمواد وتقييم العائد السنوي الإجمالي على الاستثمارات في نشاطات الكفاءة الاقتصادية. [4] كما تستخدم المحاسبة البيئية كأداة لإظهار المنافع والوفورات البيئية التي خصصتها الشركة في كل فترة مالية لضمان الاستمرارية. [5]

2. عوامل المحاسبة البيئية

هي العوامل التي يتم تتعلق بمحاسبة البيئة وبدراسة التكاليف البيئية وتحديد عناصرها وما يرتبط بها من تكاليف الموارد الطبيعية ومقابلتها بالإيرادات البيئية للحصول علي المنافع البيئية لقياس مستوي الإضافة في بما يحقق التنمية الاقتصادية وذلك طبقاً للعناصر التالية:-

- التكاليف البيئية ودورها في الحماية من الأضرار البيئية ومواجهه فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية.
- المنافع البيئية وما تحققه من وفورات ماليه تساهم في برامج الحماية البيئية من فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية.

---

(1) علي ، مصطفى محمد ، استعمال سِلسِلَة القيمَة الخَضراء في تَخفيضِ التَكاليف وتَحسين جَودة المُنتَج، رسالة ماجستير في المحاسبة,.كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2019.

(2) تقرير الأمم المتحدة الخاص بالبيئة، ريو - شباط 1992.

(3) الدوسري ، عبد الهادي منصور ، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص: 22 ، 23.

2- Loew T., Fichter K., Mueller U., shulz W. and Strobel M., Guide to Corporate Environmental Cost Management. German Environment Ministry, Berlin 2003.

(5) لطفي ، أمين السيد أحمد ، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005 .

- برامج التنمية البيئية المستدامة التي تساهم في خلق بيئة نظيفة و ملائمة للوقاية من أي أثار اقتصادية سلبيه لفيروس كورونا.
- تطبيق برامج تصنيع المنتجات الخضراء صديقه البيئة لتخفيض معدلات الإصابة بفيروس كورونا وخفض آثاره الاقتصادية.

ثالثاً: مدخل المحاسبة الاقتصادية

وتستخدم المحاسبة كأداة اقتصادية لدعم العديد من المبادئ والمعايير الاقتصادية وخدمة السياسة المالية والاقتصادية, من خلال قياس ما تملكه المنشأة من ممتلكات وما يمكن أن تقدمه من قيمة مضافة للدخل القومي طبقاً للمؤشرات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في قياس ارتفاع وهبوط الأسعار ومراقبة الحركة الاقتصادية علي مستوى الاقتصاد الوطني, حيث أن السياسة المحاسبية يجب أن تتلاءم مع الواقع الاقتصادي. [1]

1. تعريف المحاسبة الاقتصادية

وتعرف المحاسبة الاقتصادية بأنها: أداة لوصف وقياس تدفقات النشاط الاقتصادي من خلال تسجيل العمليات والصفقات المالية طبقا لطريقة القيد المزدوج، وذلك لعرض الدخل واستخداماته من التكاليف التشغيلية وتحليل هذه النتائج واستخدامها في إدارة عمليات التخطيط و المتابعة واتخاذ القرارات القومية.

لذلك فان علم المحاسبة يعمل علي تفسير وتحليل وقياس نتائج العمليات الاقتصادية وعرض النشاط الاقتصادي للمنشأة لتلبية متطلبات المجتمع.

2. عوامل المحاسبة الاقتصادية

هي العوامل التي يتم من خلالها التعبير عن البيانات الأساسية والأدوات التحليلية لربط حسابات الوحدة المحاسبية على المستوى الجزئي بالوحدة المحاسبية على المستوى الكلى, بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للدولة لاتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والاجتماعية, لتحسين الأداء المالي والاقتصادي للشركات بما يحقق التنمية الاقتصادية وذلك طبقاً للعناصر التالية:-

- المحاسبة الاقتصادية ودورها في توصيف التدفقات المالية للأنشطة ومن ثم قياس وتقييم الوضع الاقتصادي في ظل أزمة كورونا.
- المحاسبة الاقتصادية ودورها في قياس القيمة المضافة الاقتصادية للمشروعات ومساهمتها في النمو الاقتصادي في ظل أزمة كورونا.
- الإفصاح والقياس المحاسبي الاقتصادي يساعد في مراقبه حركه القطاعات الاقتصادية والتوجيه نحو المسار الآمن للتنمية في ظل أزمة كورونا.
- المعلومات المحاسبية على المستوى القومي يساهم في تقييم خطط التنمية الاقتصادية و تصحيح الانحرافات في ظل أزمة كورونا.

رابعاً: مدخل المحاسبة الوقائية

1-Brooks,L.L. Jr, accounting policies should reflect economic reality, in the Canadian charteredaccounting magazine, Nov, 1976, p p (39- 43).

إن البعد الصحي لأهداف التنمية المستدامة يؤكد على أهمية دور المحاسبة في أداء المنظومة الإدارية للشركات حول العالم لمواجهة التحديات الحالية لوضع أسس واضحة لتداعيات التعامل المالي والاقتصادي مع التكاليف الصحية والطبية المتعلقة بأزمة كورونا, حيث تعد الصحة السكانية والمجتمعية من المتطلبات الحياتية التي تواجه العالم في ظل أزمة كرونا العالمية في الوقت الراهن، خاصة بعد اجتياح هذا الوباء معظم دول العالم وتهديده لحياة البشر وانعكاس ذلك علي الحالة الاقتصادية وتوقف الأعمال وتحقيق خسائر مالية فادحة مما كان له تأثير سلبي على بيئة الأعمال الاقتصادية.

وهذا المدخل يعتبر التكاليف الصحية أحد عناصر التشغيل ليتم معالجتها كأحد مستلزمات التشغيل وبيان دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يجعل للفكر المحاسبي دوراً حيويا وداعما لاستمرار الحياة الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية الناتجة عن الأوبئة وتدهور الحالة الصحية, ببزوغ فرع جديد من فروع علم المحاسبة الاجتماعية إلي جانب المحاسبة البيئية والمحاسبة الخضراء وهو المحاسبة الوقائية والصحية.

1. تعريف المحاسبة الوقائية

تعرف المحاسبة الوقائية بأنها: ذلك النظام الذي يقوم بقياس التكاليف الصحية التي تحافظ علي أداء الموارد البشرية, وتعمل علي الاستغلال الأمثل لتكاليف الرعاية الصحية في حماية رأس المال الفكري.

ومن هذا التعريف تتضح أهمية تطبيق المحاسبة الوقائية للشركات في الحفاظ علي الموارد البشرية بتحمل تكاليف الأجور والرواتب للمصابين بالأمراض الذين أصيبوا خلال فترة الإصابة وتعطلهم عن العمل, وتكاليف المعالجات الطبية للأمراض التي تسببها الشركات للعاملين وكذلك تكاليف الرعاية الصحية للوقاية من الأوبئة والأمراض.

2. عوامل المحاسبة الصحية

هي العوامل التي يتم من خلالها التعبير عن التكاليف الوقائية والإفصاح عن تكاليف الرعاية الصحية لحماية رأس المال الفكري, بهدف تقليل الخسائر نسبياً في الوضع الراهن وتفعيل سياسات تحسين الأداء المالي والاقتصادي للشركات بما يحقق التنمية الاقتصادية وذلك طبقاً للعناصر التالية:-

- تكاليف أجور ورواتب العاملين المصابين بأمراض مزمنة تعد خطوه ايجابيه في الوقاية من وباء فيرس كرونا وآثاره الاقتصادية.
- تكاليف علاج العاملين المصابين بفيروس كورونا تعد نقطه تحول نحو القضاء على الفيروس نهائيا و تخفيض من آثاره الاقتصادية.
- تكاليف التدابير الطبية والرعاية الصحية تمثل مدخلاً داعماً في مواجهة فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية.
- تكاليف الخدمات الوقائية والإجراءات الاحترازية تكون أحد الضمانات للحماية من أزمة كورونا وآثارها الاقتصادية.

ومما سبق يمكن الوصول إلي تعريف شامل للمحاسبة المستدامة حيث تعرف محاسبة الاستدامة: بالمحاسبة الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية للإبلاغ الاجتماعي للشركات أو الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أو الإبلاغ غير المالي، وتعتبر فئة فرعية من المحاسبة المالية التي تركز على الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأداء الشركات

التجارية لأصحاب المصلحة الخارجيين، وتصف محاسبة الاستدامة الأنشطة التي لها تأثير مباشر على المجتمع والبيئة والأداء الاقتصادي للمؤسسة. [1]

المحور الثاني
تحديات استمرارية الشركات في ظل أزمة كورونا

إن من أهم التحديات التي تواجه الشركات في ظل أزمة كورونا هي مدي قدرتها علي البقاء والاستمرار, حيث إن الخسائر المالية التي تتعرض لها الشركات إزاء أزمة كورونا تهدد استمراريتها وتقلل من قدرتها علي الاستمرار في ممارسة أعمالها، مما يتطلب من الإدارة تقييم استمرارية الشركات حتى تاريخ إصدار القوائم المالية والإفصاح عن الآثار الحالية لفيروس كورونا وأي ظروف أو عوامل تعوق الاستمرارية.

أولاً: فرض الاستمرارية

تعتبر المنشاة وحده محاسبيه مستمرة بمعني أن الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة في نشاطها الطبيعي وأنه ليس هناك نية في الوقت الحاضر أو اتجاه لتصفيتها أو تقليص النشاط بشكل ملحوظ. [2] حيث يعتبر فرض الاستمرارية أحد المبادئ الأساسية في إعداد القوائم المالية, لما يمكن أن يقدمه من إفصاحات للشركات عن إستمراريتها أو مدي وجود نية لتصفيتها أو التوقف عن أداء أعمالها في المستقبل.

ويعني فرض الاستمرارية النظر إلي المنشأة علي أنها مستمرة في مزاولة نشاطها في المستقبل القريب, وان المنشأة ليست مضطرة - كما لا يوجد لديها النية - لتصفية أو تقليص حجم أعمالها أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنون بما يتوافق مع القوانين أو اللوائح. وبالتالي يتم تسجيل الأصول والالتزامات علي أساس أن المنشأة سوف يكون لديها القدرة علي تحقيق قيمة أصولها و تسوية التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية. [3]

يُستخدم فرض الاستمرارية في ظل أزمة كورونا حتماً علي الشركات لكشف القطاعات المتعثرة مالياً والأعمال المتضررة من تلك الأزمة, وان إعداد القوائم المالية وفق فرض الاستمرارية يمنح المستخدمين المرتقبين لتلك القوائم والتقارير المالية الثقة الكاملة في التعامل مع هذه الشركات القائمة والمستمرة في أعمالها مستقبلاً.

وفي دراسة [4] تمت علي استمرارية الشركات اليابانية أوضحت أهم العوامل المساهمة في استمرارية تلك الشركات, والتي تتمثل في الاستثمار على المدى الطويل والابتعاد عن التوسع والقيم الثابتة والابتكار المستمر, حيث يرسخ مفهوم الابتكار والتغيير أهمية الاستمرار في مواكبة تغيرات المجتمع لكي تكون هناك قيمة لوجود الشركة عن طريق تقديم السلع والخدمات التي تسد حاجة المستهلك.

ثانياً: مسؤولية إدارة الشركة عن الاستمرارية

يجب على الإدارة أن تقوم بتقويم استمرارية الشركات عند إعداد البيانات المالية، وبخاصة في ظل الأحداث والظروف التي تشير إلي تهديدات حول الاستمرارية مثل الأحداث الحالية لانتشار فيروس كورونا, كما يجب على الإدارة التحقق من الاستمرارية من خلال التأكيد علي طبيعة ونشاط وحجم المنشأة وظروفها ووجود تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ومدي تحقيق عائد من الأرباح والتمكن من تسديد الديون طويلة الأجل وقت إصدار القوائم المالية.

ويجب على الإدارة أيضاً استخدام طرق التحليل المالي المناسبة لتقييم العمليات والأحداث التي تؤثر علي استمرارية الشركات وذلك في نقطة زمنية معينة علي النحو التالي:-

- طبيعة ونشاط وحجم المنشأة في ظل أحداث انتشار فيروس كورونا.

1-https://ar.wikipedia.org/wiki/.

2 - الشيرازي, عباس مهدي ، نظرية المحاسبة, دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع, 1990م.

3 - معايير المراجعة المصرية ، معيار رقم 570 مراجعة الاستمرارية, ٢٠٠٧ م.

4 - المزيد, عثمان علي ، أسباب استمرارية الشركات اليابانية وتعميرها, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, ديسمبر ٢٠١٧ م.

- صافي رأس المال العامل بمقابلة الالتزامات المتداولة بالأصول المتداولة.
- التغيرات في مستوي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- مستويات السحب غير النقدي من الموردين.
- توزيعات الأرباح علي الشركاء أو المساهمين ومعدلات الاحتياطي.
- القدرة على تسديد الدائنين في التواريخ المناسبة.
- القدرة على الوفاء بمتطلبات والتزامات اتفاقيات القروض.
- التغيرات في سياسة الشراء والسياسة البيعية من نقدي إلى آجل.
- القدرة على تمويل منتجات جديدة أو تطوير منتجات أساسية قائمة.

ثالثاً: مسؤولية المراجع الخارجي عن الاستمرارية

يجب على المراجع الخارجي تقييم مدى مناسبة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية مدي فاعلية خطط الإدارة وقناعتها باستمرارية الشركة عند إعداد القوائم المالية, وكذلك يصدر تقريراً يشتمل علي قناعة كافية باستمرارية الشركة في مزاولة أنشطتها, وذلك بالاستعانة بمحاضر اجتماعات المُساهمين ومحاضر الجمعيات العامة ومجلس الإدارة وتقارير مسئولي الحوكمة التي تكشف عن حقيقة التدفق النقدي لتحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح في ظل أحداث كورونا الحالية والآثار المحتملة لهذا الوباء على التقارير المالية.

ويجب أن يعطي المراجع اعتباراً خاصا للوقوف علي مثل هذه الأحداث بصورة مستمرة علي مدار عملية المراجعة, وإذا ما اعتقد المراجع بأن هذه الأحداث أو الظروف من شأنها التأثير بصورة جوهرية علي استمرارية المنشأة, فيجب عليه القيام ببعض الإجراءات الإضافية في ضوء جوهرية الآثار المتوقعة علي استمرارية المنشاة, ويقوم المراجع بالاستفسار من الإدارة عن الخطط والإجراءات المستقبلية المزمع القيام بها لمواجهة مشاكل الاستمرارية بما في ذلك خطط بيع بعض الأصول, أو الحصول علي قروض جديدة أو إعادة هيكلة المديونية القائمة, أو تخفيض المصروفات أو تأجيل سدادها, أو زيادة رأس مال المنشأة, ويجب عليه أيضاً دراسة أية حقائق أو معلومات إضافية متاحة بعد تاريخ إعداد الإدارة لتقييمها لمدى قدرة المنشاة علي الاستمرار. [1]

رابعاً: مؤشرات استمرارية الشركات

يؤكد فرض الاستمرارية علي مُمارسة الشركات أنشطتها في الفترات القادمة وعدم وجود مؤثرات تدفعها نحو إنهاء الأعمال أو تخفيضها، ويتم تحديد المُؤشرات المُحتملة للكشف عن عملية استمرارية الشركات علي النحو التالي:-

- مُؤشرات الربحية من حيث ربحية الشركات خلال سلسلة زمنية .
- مُؤشرات السيولة من حيث مدي توافر سيولة بالشركة وتكون مدعومة بوسائل تمويل كافية.
- مُؤشرات التداول من حيث زيادة الأصول المتداولة للشركة بذلك التاريخ عن الالتزامات المتداولة.
- مُؤشرات مُستوى المديونية من حيث القدرة علي دفع الفوائد والقروض والالتزامات المالية.
- مُؤشرات التشغيل من حيث وجود زيادة في التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل تعكس قُدرة الشركات على الابتكار في العمل وتطوير التشغيل.

---

1 - معايير المراجعة المصرية ، معيار رقم 570 مراجعة الاستمرارية, ٢٠٠٧ م.

المحور الثالث
استعادة التنمية الاقتصادية

تبدو أزمة وباء كورونا الراهنة هي الأزمة الاقتصادية الأكبر منذ أزمة الكساد العظيم عام 1929، بسبب الركود الناتج عن تعطل الأعمال والكساد الناتج عن توقف عجلة الإنتاج نهائياً علي مستوي العالم، وبخاصة في الدول الصناعية الكبرى التي ضرب فيها الفيروس خطط التنمية الاقتصادية علي المستوي القصير، وربما خلف ذلك آثاراً سلبية علي الاستراتيجيات طويلة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير في تشكيل الخريطة الاقتصادية علي مستوي العالم.

وقد توقفت حركة التجارة الدولية وتقيدت انتقالات السلع والأفراد بعد انتشار فيروس كورونا مما أُصاب كثير من الدول بحالة من الشلل نتيجة إغلاق حدودها وأثر ذلك سلباً على العرض والطلب. مما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقوم بتخفيض توقعاتها لمعدلات النمو العالمي إلى2.4 %. [1] كما عدل صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي من 3.3 % إلي 3.2% في عام 2020 في أعقاب ظهور الفيروس. [2]

أولاً: تعريف وأهداف التنمية الاقتصادية

يمكن عرض تعريف وأهداف التنمية الاقتصادية في ظل أزمة كورونا علي النحو التالي:-

1. تعريف التنمية الاقتصادية

وتُعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة. [3]

2. أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف التالية:- [4]

- زيادة الدخل القومي والمساهمة في تطوير التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة.
- تعزيز الاستثمار في الموارد الطبيعية باستخدام الاستثمارات المحلية والدولية.

1- OECD (2020), "OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk", March 2020.

2- IMF, (2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan.

3- IMF, economic development", Cambridge Dictionary, Retrieved 2-1-2017. Edited .

(4) أبو جودة ، "التّنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصاديّة والبينية"، الدفاع الوطني اللبناني، 2017. بتصرّف .

- دعم رؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفاً وعجزاً بسبب قلة الادخار.
- الاهتمام بالتبادل التجاري الخارجي ومتابعة الصّادرات والواردات التجارية لمساعدة الدول.
- معالجة الفساد الإداري بوضع قوانين وتشريعاتٍ تحد من انتشار الفساد وتعضد من استقرار القطاع الاقتصادي.
- إدارة الديون الخارجية بمتابعة المبالغ المالية المدينة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: مداخل ومؤشرات التنمية الاقتصادية

يمكن تطبيق مجموعةٍ من المعايير والمؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية منها مدخل الدخل القومي ومدخل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد علي قيمة الخدمات والسلع في قياس التنمية الاقتصادية لتحديد مستوي النمو الاقتصادي, وفي جميع أنحاء العالم أصبح لفيروس كورونا تأثير علي الاقتصاد وبيئة الأعمال الاقتصادية (Delalio, 2020) , ويتم عرض المداخل الأساسية لبرامج التنمية الاقتصادية في ظل أزمة كورونا علي النحو التالي:-

1. مدخل الدخل القومي

والدخل القومي يعبر عن مجموع الدخل المكتسب في الدولة خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنةً واحدة, ويتم من خلاله تقييم النمو الاقتصادي أو التراجع ويستخدم في المقارنة بين الدول المختلفة.

ويمكن قياس الدخل القومي بثلاثة طرق رئيسة هي طريقة الدخل والتي تضيف جميع الدخول التي تتلقاها عوامل الإنتاج المتولدة في الاقتصاد خلال عام. وطريقة الإيراد وهي قيمة مخرجات جميع القطاعات الاقتصادية، وطريقة الإنفاق والتي تضيف كل الإنفاق في الاقتصاد من قبل الأسر والشركات على السلع والخدمات الجديدة والنهائية.

2. مدخل الناتج المحلي الإجمالي

يقوم بالتعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المُنتجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري والتي تُطبق عليها عمليات البيع والشراء المُعتادة. [1]

جدول رقم (1)

1- **Economic Development", Encyclopedia.com, Retrieved 2-1-2017. Edited.**

معدلات نمو/انكماش والناتج المحلي الإجمالي بالبنك الدولي [1]

القيم بالمليون دولار أمريكي

الترتيب	البلد / الإقليم	الناتج المحلي الإجمالي 2017	الناتج المحلي الإجمالي 2018	الناتج المحلي الإجمالي 2019	الناتج المحلي الإجمالي المتوقع 2020	نسبة النمو/ الانكماش
1	أمريكا	19،485،394	20،494،100	21,439,453	19,724,296	- %8
2	الصين	12،234،781	13،608،152	14,140,163	14,281,564	%1
3	اليابان	4،872،415	4،970،916	5,154,475	4,840,052	- %6.1
4	ألمانيا	3،693،204	3،996،759	3,863,344	3,631,543	- %6
5	إنجلترا	2،631،228	2،825،208	2,743,586	2,463,740	- %10.2
6	فرنسا	2،582،492	2،777،535	2,707,074	2,425,538	- %10.4
7	إيطاليا	1،943،835	2،073،902	1,988,636	1,1823,579	- %8.3
8	مصر	195،135	250،895	303,175	309,238	2% نمو
إجمالي	الناتج العالمي	80،501،413	85،804،391	87,265,226	87,265,226	انكماش 5.2%

المحور الرابع

2- الناتج المحلي الإجمالي الصادر عن صندوق النقد الدولي, 2020.

أثر محاسبة الاستدامة علي الاستمرارية وتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية)

بعد إجراء الدراسة الوصفية من واقع الدراسات السابقة والمراجع والكتب العلمية, تم إجراء الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فروض الدراسة للوقوف على مدى إمكانية استخدام محاسبة الاستدامة في تطوير الأداء المالي والاقتصادي للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية ولاستشراف المستقبل الاقتصادي إزاء أزمة كورونا, وتم إجراء هذه الدراسة التطبيقية على النحو التالي:-

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

تم دراسة الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد 8 دول من أصل 185 دولة مُعلن بياناتها بالبنك الدولي وتنطبق عليها معايير محاسبة الاستدامة, وتم اختيار عينه حكمية هادفة وممثلة للمجتمع ومتوافقة إلي حد ما مع الدراسات البحثية ذات الصلة بموضوع الدراسة, وكانت نسبة العينة 4% اعتماداً علي أن القاعدة البحثية تقر بأن أقل نسبة عينة يمكن الاستعانة بها وتعميم نتائجها تكون بنسبة 3%.

ثانياً: التحليل الوصفي للظاهرة البحثية

تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات جدول رقم (1) لأحد مقاييس النزعة المركزية وهو المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول المختارة في الدراسة قبل وبعد أزمة كورونا, كما تم قياس الانحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي لنفس المجموعة قبل وبعد أزمة كورونا أيضاً لمعرفة مستوي النمو أو الانكماش إزاء أزمة كورونا, وقد تم عرض التحليل الإحصائي لها مع تحديد أقل قيمة وأكبر لكل دولة كما يلي:-

جدول رقم (2)

تحليل البيانات الوصفية للدول محل الدراسة

م	اسم الدولة	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	
		قبل	بعد	قبل	بعد
1	أمريكا	19989747.0	20581874.5	713262.8	-1212799.1
2	الصين	12921466.5	14210863.5	971119.9	99985.6
3	اليابان	4921665.5	4997263.5	69650.7	-222330.6
4	ألمانيا	3844981.5	3747443.5	214645.7	-163908.0
5	بريطانيا	2728218.0	2603663.0	137164.5	-197881.0
6	فرنسا	2680013.5	2566306.0	137916.2	-199076.0
7	ايطاليا	2008868.5	1906207.5	91971.2	-116854.3
8	مصر	223015.0	306206.5	39428.2	4287.1

ويتم تقسيم النتائج من الجدول السابق علي النحو التالي:-

1. **دول تأثرت نسبياً وحققت معدل نمو**

وهما دولتي الصين ومصر لارتفاع المتوسط الحسابي لهما بعد الأزمة علي الترتيب (20581874.5، 306206.5) عن ما قبل الأزمة, وحيث وجدت نتائج الانحراف المعياري لهما بعد الأزمة علي الترتيب (99985.6، 4287.1) أقل من قبلها، وهو ما يعبر عن التأثر النسبي فقط ولكن مازالت تحقق هاتين الدولتين معدلات نمو في اقتصادها, وهذا ما أكدت عليه النتائج المتوقعة بالبنك الدولي من تحقق معدلات نمو للدولتين بنسبة (1%، 2%) وهي منخفضة بالمقارنة للمعدلات فيما قبل كورونا, ولكن هذا يعبر عن مقدرتهما علي تخطي الأزمة تدريجياً في وقت بسيط والانطلاق نحو التنمية الاقتصادية في المستقبل القريب. ويؤكد ذلك ما أشارت توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي لما بعد كورونا أن الاقتصاد المصري من أقل اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثراً بأزمة كورونا, كما أن مصر تحتل المركز

الخامس لأعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم. وأشارت التوقعات إلي أن التنين الصيني سيمثل أكبر قوة اقتصادية علي الإطلاق مستقبلاً.

2. دول تأثرت وسوف تحقق معدل نمو بعيد الأمد

وهما دولتي أمريكا واليابان لارتفاع المتوسط الحسابي لهما بعد الأزمة علي الترتيب (20581874.5، 4997263.5) عن ما قبل الأزمة, وهو أكبر عما هو قبل الأزمة مما يعبر عن مقدرتهما علي تخطي الأزمة تدريجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل. وحيث وجدت نتائج الانحراف المعياري لهما بعد الأزمة علي الترتيب (1212799.1، 222330.6) بالسالب، وهو ما يعبر عن التأثر النسبي ولكن يمكنهما تحقيق ارتفاع في قيمتها الاقتصادية علي المستوي طويل الأجل, وهذا يؤكد علي النتائج المتوقعة المعلنة بالبنك الدولي أنه يوجد انكماش للدولتين بنسبة (8%، 6.1%) علي الترتيب مما يؤدي إلي تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بهما.

كما تبين المؤشرات الاقتصادية العالمية بأن الميزات التنافسية التي أكسبت الولايات المتحدة الاحتفاظ بمركزها الاقتصادي، لن تكون كافية لاستمرارها في موقعها الريادي في ظل الخطط التنموية التي تنتهجها دول العالم والتغيرات المتسارعة في حركة الاقتصاد العالمي. [1]

3. دول تأثرت بشكل كامل ومازالت متأثرة

وهم دول أوروبا باقي العينة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا لانخفاض المتوسط الحسابي لهم بعد الأزمة عن ما قبل الأزمة, وحيث وجدت نتائج الانحراف المعياري لهم أيضاً بعد الأزمة بالسالب، وهو ما يعبر عن التأثر الكامل لاقتصاديات تلك الدول بأزمة كورونا وأنهم مازالوا في مرحلة التأثر لانخفاض القيم الاقتصادية لديهم, وهذا يؤكد علي النتائج المتوقعة بالبنك الدولي علي أنه يوجد انكماش لتلك الدول مما يتطلب بذل مزيد من السياسات والخطط التنموية لتخطي تلك الأزمة تدريجياً لدعم استمرارية الشركات بها واستعادة التنمية الاقتصادية علي المدى الطويل.

ثالثاً: اختبار فروض الدراسة

تم بناء الفروض علي أساس متغيرين وقد تم تصميم متغيري الدراسة كما بالشكل التالي:

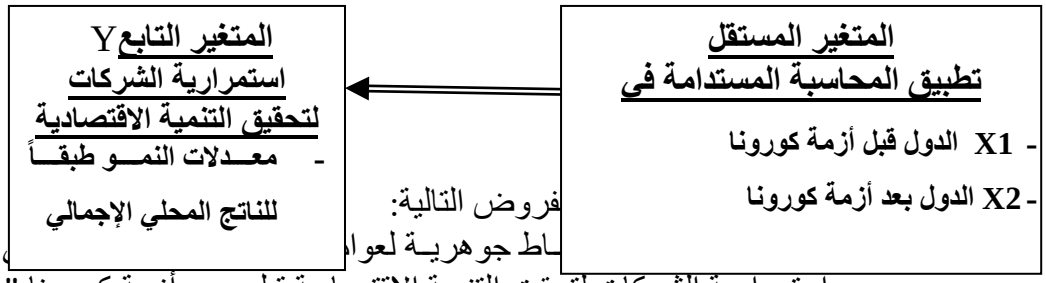

فروض التالية:

باط جوهرية لعوا دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية قبل وبعد أزمة كورونا " .

الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أوربا في ظل أزمة كورونا".

الفرض الثالث : " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أمريكا والصين واليابان ومصر في ظل أزمة كورونا".

قام الباحث باختبار مدي صحة فروض الدراسة من واقع نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS إصدار 20) المستخدم علي النحو التالي :-

الفرض الأول : " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية قبل وبعد أزمة كورونا " .

---

1 - **الخوري، علي محمد، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إلى أين؟، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية, القاهرة - جمهورية مصر العربية, سبتمبر 2019, ص 15.**

ولاختبار مدي صحة الفرض الأول تم استخدام تحليل الارتباط Correlation وذلك من خلال نتائج التحليل الإحصائي كما بالجدول التالي:-

جدول رقم (3)

نتائج الارتباط بين الدول محل الدراسة قبل وبعد أزمة كورونا

متغيرات الدراسة		(Y)
- X1 (الدول قبل أزمة كورونا)	R	.999**
	المعنوية	.000
- X2 (الدول بعد أزمة كورونا)	R	.999**
	المعنوية	.000

**** عند مستوي المعنوية (0.01)**

وقد أتضح من الجدول السابق وجود ارتباط معنوي قوي يصل إلي (0.999) بين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة قبل أزمة كورونا وبين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدول بعد أزمة كورونا عند مستوي معنوية (0.000).

مما سبق يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل: " توجد علاقة ارتباط جوهرية لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أوربا في ظل أزمة كورونا".

الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أوربا في ظل أزمة كورونا".

ولاختبار مدي صحة الفرض الثاني تم استخدام تحليل T-Test لقياس الفروق الجوهرية بين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لدول أوربا محل الدراسة قبل أزمة كورونا وبين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدول بعد أزمة كورونا وذلك من خلال نتائج التحليل الإحصائي كما بالجدول التالي:-

جدول رقم (4)

نتائج الفروق الجوهرية لقيم متوسطات دول أوربا محل الدراسة قبل وبعد أزمة كورونا

d		95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	
Sig. (2-tailed)	t	Upper	Lower				
.000	18.224	128757.82261	90472.92739	6015.01040	12030.02079	109615.375	x1_B - x2_A

عند مستوي المعنوية (**.000**.)

من نتائج الجدول السابق يتبين وجود فروق معنوية بين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لدول أوربا محل الدراسة قبل أزمة كورونا وبين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدول بعد أزمة كورونا, حيث T-Test بقيمة (18.224) عند مستوي ثقة 95% مما يؤكد علي فرضية تأثر هذه الدول, وعلية يتبين رفض فرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل وهو: " يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أوربا في ظل أزمة كورونا".

الفرض الثالث : " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أمريكا والصين واليابان ومصر في ظل أزمة كورونا".

ولاختبار مدي صحة الفرض الثالث تم استخدام تحليل T-Test لقياس الفروق الجوهرية بين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة قبل أزمة كورونا وبين قيم

متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدول بعد أزمة كورونا وذلك من خلال نتائج التحليل الإحصائي كما بالجدول التالي:-

جدول رقم (5)

نتائج الفروق الجوهرية لقيم متوسطات الدول محل الدراسة قبل وبعد أزمة كورونا

d		95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	
Sig. (2-tailed)	t	Upper	Lower				
.295	-1.132-	218202.70613	-618665.83113-	176955.92369	500506.93446	-200231.56250-	x1_B - x2_A

عند مستوي المعنوية (.295)

من نتائج الجدول السابق يتبين عدم وجود فروق معنوية بين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة قبل أزمة كورونا وبين قيم متوسطات الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدول بعد أزمة كورونا, حيث T-Test بقيمة (-1.132) غير معنوية عند مستوي ثقة 95% مما يؤكد علي عدم صحة فرضية تأثر هذه الدول, وعلية يتبين قبول فرض العدم الثالث وهو: " لا يوجد تأثير جوهري لعوامل المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أمريكا والصين واليابان ومصر في ظل أزمة كورونا ", وهذا يرجع إلي أن هذه الدول تطبق نظم المحاسبة المستدامة بشكل دقيق ضمن برامجها المالية وسياستها الاقتصادية من قبل أزمة كورونا, وبذلك استطاعت مواجهة الأزمة من البداية والتغلب عليها دون تأثير كبير, واستطاعت أيضاً دعم استمرارية الشركات واستعادة برامج التنمية الاقتصادية بها وهي دول أمريكا والصين واليابان ومصر طبقاً للتحليل.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة :

أسفرت الدراسة عن مجموعة النتائج التالية :

1- توجد علاقة ارتباط قوية بين عوامل المحاسبة المستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والصحية مع فرضية استمرارية الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول قبل وبعد أزمة كورونا.

2- يوجد تأثير لعوامل تطبيق المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات وحماية دول أوربا من أزمة كورونا الاقتصادية بالرغم من أنها مازالت في مرحلة التعافي.

3- إن الدول التي تقوم بتطبيق المحاسبة المستدامة من قبل استطاعت دعم استمرارية الشركات وتوفير سبل الحماية من أزمة كورونا, حيث استطاعت هذه الدول مواجهة الأزمة من البداية والتغلب عليها دون تأثير كبير واستعادت قدرتها في استئناف برامج التنمية الاقتصادية بها وهي دول أمريكا والصين واليابان ومصر.

4- أكدت التقديرات الدولية أن معدل النمو السنوي الصيني سيستمر ليصل لنسبة 6%، بينما لن يتعدى معدل النمو السنوي الأمريكي2%. (1) وبالتالي سينهض اقتصاد الصين من ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ليتربع علي عرش الاقتصاد العالمي ، لأنه أسرع اقتصاد كبير متنامي علي مستوي العالم إزاء أزمة كورونا العالمية.
5- إن تنفيذ مصر برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وتطبيق برامج الحوكمة الفعالة بها مكنها من القدرة على إدارة أزمة كورونا بنجاح وزيادة قدرتها على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية الحالية وتجاوز تلك الأزمة وتحقيق معدلات نمو مستقبلية.
6- إن مصر ستحقق أهداف إستراتيجية 2030 بمعدلات نمو اقتصادي متقدم بفضل المشروعات الإنشائية الضخمة وتحسن أداء قطاع الاتصالات بالاقتصاد المصري, وهذا ما تؤكده توقعات البنك الدولي بأن يكون معدل نمو الاقتصاد المصري هو الأعلى بين معدلات نمو أهم الاقتصاديات الناشئة والنامية في المستقبل القريب.

توصيات الدراسة :

1. ضرورة تطبيق متطلبات المحاسبة المستدامة وتحقيق مبادئ المساءلة والشفافية وبخاصة وقت الأزمات الصحية لتأثيراتها السلبية علي الأوضاع المالية والاقتصادية.
2. يجب أن تكون مبادرات التعامل مع فيروس كورونا سريعة وواضحة من خلال تطوير مجالات البرمجة والتعليم والبنية التحتية الرقمية وتوفير خطوط الاتصالات والانترنت.
3. التركيز علي برامج الإصلاحات النقدية والمالية التي تقي الدول من الأزمات الاقتصادية والتحديات والصدمات الداخلية والخارجية كما حدث مع أزمة كورونا العالمية.
4. التركيز على رأس المال البشري كأحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول, بهدف الحماية الصحية لأفراد المجتمع ولضمان السلامة البيئية مع تلبية المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1 - **الخوري، مرجع سبق ذكره, سبتمبر 2019.**

المراجع

المراجع العربية

1- أبو جودة ، "التّنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصاديّة والبيئية"، الدفاع الوطني اللبناني، 2017. بتصرّف .
2- أحمد, السر سالم عبد الله، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات, رسالة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2017.
3- الجبلي, وليد سمير عبدالعطيم ، أثر انتشار جائحة COVID-19 علي إعداد القوائم المالية ومراجعتها- دراسة ميدانية, المجلة العلمية للدراسات المحاسبية– العدد الأول بكلية التجارة - جامعة قناة السويس, 2020.
4- الخوري، علي محمد، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إلى أين؟، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية, القاهرة - جمهورية مصر العربية, سبتمبر 2019.
5- الدوسري ، عبد الهادي منصور ، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2011.
6- الشيرازي, عباس مهدي ، نظرية المحاسبة, دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع, 1990م.
7- الصبان، محمد عبدا لسلام ،المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية ، العدد الأول السنة الخامسة عشرة، 1997 .
8- العاني، حارس، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، .جامعة فيلادلفيا، 2005.
9- المزيد, عثمان علي, أسباب استمرارية الشركات اليابانية وتعميرها, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, ديسمبر ٢٠١٧ م.
10- المشهداني ، عمر إقبال توفيق, دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة ، جامعة جرش، الأردن, 2019.
11- النعامي, علي سليمان ، مجالات مساهمة التحليل المالي التنبؤ بعدم استمرارية المشروع - دراسة تحليلية تطبيقية, مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد السادس - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر, غزة, 2014.

12- حليحل, جليلة عيدان - كريم, حسين صالح ، دور الحوكمة ومسؤولية مراقب الحسابات في استمرارية الوحدة الاقتصادية, جامعة النهرين- كلية اقتصاديات الأعمال, العراق, 2017.
13- دوابه،أشرف, التنمية الاقتصادية في الدول العربية بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة , مجلة المجتمع, الكويت, 2018.
14- طلحة ، الوليد أحمد, التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية ، صندوق النقد العربي, دولة الإمارات العربية المتحدة, ابريل, 2020.
15- عبده ،إيمان محمد السعيد سلامة, أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية دراسة تطبيقية ، مجلة الفكر المحاسبي مج 24 ، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة, يوليو, 2020.
16- علي ، مصطفى محمد ، استعمال سِلسِلَة القيمَة الخَضراء في تَخفيضِ التَكاليف وتَحسين جَودة المُنتَج، رسالة ماجستير في المحاسبة,.كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2019.
17- لطفي ، أمين السيد أحمد ، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005 .
محمد ، مجدي شكري فوزي, دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي مج 24 ، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة, يوليو, 2020.

- أخرى

1. الناتج المحلي الإجمالي الصادر عن صندوق النقد الدولي, 2020.
2. تقرير الأمم المتحدة الخاص بالبيئة، ريو - شباط 1992.
3. معايير المراجعة المصرية ، معيار رقم 570 مراجعة الاستمرارية, ٢٠٠٧ م.

المراجع الأجنبية

1- Brooks,L.L. Jr, accounting policies should reflect economic reality, in the Canadian chartered accounting magazine, Nov, 1976, p p (39- 43).
2- Dave, Sachin & Mahanta, Vinod, (2020), Auditors feel companies may have to state coronavirus impact in accounts. https://economictimes.indiatimes.
3- Delalio, John, (2020), How to Pivot Your Accounting Operations: Coping with COVID-19. https://www.eisneramper.com
4- Loew T., Fichter K., Mueller U., shulz W. and Strobel M., Guide to Corporate Environmental Cost Management. German Environment Ministry, Berlin 2003 .
5- Mahmood , Saddam, & Hussein, Ali. (2017). Ramifications of crises and societal Casual events on accounting practices: Coronavirus (COVID-19) as a model, Analytical theory study, Tikrit University ,College of Administration

and Economics , Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences , Volume (16) Issue (49) C1,2020.
6- OECD TAX AND FISCAL POLICY IN RESPONSE TO THE CORONAVIRUS CRISIS © OECD ,2020.
7- UNCTAD (2020), The Covid-19 Shock to Developing Countries: Towards a "whatever it takes" programme for the two-thirds of the world's population being left behind, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr 2019 update_coronavirus.pdf (accessed on 8 April 2020).

other

1- IMF, "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan , (2020).
2- IMF, economic development", Cambridge Dictionary, Retrieved 2-1,2017. Edited https://economictimes.indiatimes
3- https://ar.wikipedia.org/wiki/
4- http://repository.sustech.edu/handle/123456789/18185
5- https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds
6- https://www.eisneramper.com
7- http://www.amf.org.ae